الرد الاردني على قرار الغاء «اتفاق عمان»

صرح الناطق الرسمي [الاردني] بما يلي:

ان الحكومة الاردنية، بعد ان اطلعت على قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبار اتفاق ١١ شباط [فبراير] ١٩٨٥ الموقع بين الحكومة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية لاغياً، لتود ان تؤكد ان ما تضمنه الاتفاق من مبادىء تعكس العلاقة المتميزة بين الشعبين العربيين، الاردني والفلسطيني، ستظل النبراس الذي يهتدي به الاردن في مساعيه الجادة المتواصلة على الصعيدين، القومي والدولي، نحو تحرير الارض الفلسطينية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة.

ان اتفاق ١١ شباط [فبراير]، في اساسه، كان ثمرة قناعة اردنية ـ فلسطينية مشتركة، استندت الى مقررات قمة فاس واستهدفت تمهيد الطريق امام منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في اعمال المؤتمر الدولي المقترح، مثلما كان انطلاقة قومية انبثقت عن الحس الاردني بالمسؤولية الخاصة تجاه اهلنا من ابناء الشعب الفلسطيني.

وكما يعلم الجميع، فقد واصل الاردن بذل الجهود الحثيثة لعقد المؤتمر الدولي مع الاصرار على فتح الطريق امام منظمة التحرير الفلسطينية في اعمال المؤتمر، ممثلة للشعب الفلسطيني، بالرغم من اعلان وقف التنسيق مع قيادة المنظمة في ١٩ شباط [فبراير] ١٩٨٦.

وتؤكد الحكومة الاردنية، بهذا الصدد، أنها لن تسمح لقرار اللجنة التنفيذية ان يشكل عائقاً امام الجهود العربية المبذولة للتوصل الى تسوية سلمية عادلة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، تشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الى جانب جميع اطراف النزاع.

وفي كل الظروف، فسيبقى الشعب الفلسطيني هو صاحب الكلمة الاخيرة فيما يتعلق بمستقبله، باعتباره المعني الاول في التخلص من الاحتلال الاسرائيلي لارضه الفلسطينية واستعادة حقوقه الوطنية المشروعة على ارضه.

[نقلاً عن **الدستور**، عمان، ٢٢/٤/١٩٨٧]

◇
◇ ◇

قرارات اللجنة السياسية المنبثقة عن المجلس الوطني في دورته الثامنة عشرة

انطلاقاً من الميثاق الوطني الفلسطيني، والتزاماً بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني، نؤكد على الاسس التالية، كقاعدة للعمل الوطني الفلسطيني في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني.

اولاً ـ فلسطينياً:

١ ـ التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير، واقامة الدولة المستقلة فوق التراب الوطني الفلسطيني، وعاصمتها القدس، والالتزام بالبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية الهادف لانجاز هذه الحقوق.

٢ ـ التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً